



مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرها جامعة صبراتة بشكل الكتروني

**المعوقات التي تواجه المصارف الاسلامية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية من
وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي**

(دراسة ميدانية على مصرف ليبيا المركزي بمدينة طرابلس)

**Obstacles Facing Islamic Banks in Implementing Social Responsibility from
the Perspective of the Central Bank of Libya
(A Field Study of the Central Bank of Libya in Tripoli)**

أ. محمد عبدالرحمن محمد قباصة

محاضر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بصرمان - جامعة صبراتة

Mohammed.gabbasa@sabu.edu.ly

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:

ISSN (print) 2522 - 6460

ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الإلكتروني للمجلة:

<https://jhs.sabu.edu.ly>

المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي

(دراسة ميدانية على مصرف ليبيا المركزي بمدينة طرابلس)

Obstacles Facing Islamic Banks in Implementing Social Responsibility from the Perspective of the Central Bank of Libya
(A Field Study of the Central Bank of Libya in Tripoli)

أ. محمد عبدالرحمن محمد قباصة

محاضر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بصرمان - جامعة صبراتة

Mohammed.gabbasa@sabu.edu.ly

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي، لكونه مصرف للمصارف، وكذلك لكونه جهة رقابية للمصارف التجارية والإسلامية، كما هدفت إلى التعرف على مدى استجابة هذه المصارف لتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وذلك بتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية واجب تفرضه أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث إن هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون تطبيق المصارف الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية، تتمثل أهمها في غياب دور التوعية والتدريب على تطبيق المسؤولية الاجتماعية، وكذلك شح الموارد المالية للمصارف، كما أن تكاليف التقييم والإشراف تعتبر مرتفعة، وأوصت الدراسة بأهمية تدريب ورفع كفاءة الموظفين بالمصارف لتقديم الخدمات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وإنشاء أقسام خاصة بهذه الخدمات داخل المصرف، والاستعانة بالمنظمات الإقليمية والدولية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

Obstacles Facing Islamic Banks in Implementing Social Responsibility from the Perspective of the Central Bank of Libya
(A Field Study of the Central Bank of Libya in Tripoli)

Abstract:

The study aimed to identify the obstacles to the application of social responsibility in Islamic banks from the point of view of the Central Bank of Libya, as a bank of banks, as well as a supervisory body for commercial and Islamic banks. It also aimed to identify the extent of these banks' response to the application of social responsibility, by analyzing the relationship between the variables of the study.

The study reached a set of results, the most important of which are: Islamic banks' interest in social responsibility is a duty imposed by the provisions and principles of Islamic Sharia, as there are many obstacles and challenges that prevent Islamic banks from implementing social responsibility, such as the absence of a role in awareness and training on the application of social responsibility, as well as scarcity of resources. The costs of evaluation and supervision are considered high, and the study recommended the importance of training and raising the

efficiency of employees in banks to provide services related to social responsibility, creating special departments for these services within the bank, and seeking the assistance of regional and international organizations in the field of implementing social responsibility.

المقدمة:

إن المصارف الإسلامية مؤسسات مصرفية تزاوّل عملها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبما لا يتعارض مع قوانين ولوائح المصارف المركزية، حيث تلتزم المصارف الإسلامية في خدماتها لعملائها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالابتعاد عن التعامل بالربا، وخاصة القروض التي تمنحها المصارف التجارية، والتي تعد جوهر عملها، حيث تتميز المصارف الإسلامية بعدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً وإعطاءً، وعلى ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، وعلى تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وعلى تنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية من جهة، وبين المصارف الإسلامية في نفس البلاد من جهة أخرى، كما تتنوع الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها، فهناك أهداف مالية، وأهداف خاصة بالمستثمرين، وأهداف اجتماعية، وأهداف ابتكارية وغيرها، فالأطراف المالية تتمثل في تحصيل الودائع وتنميتها واستثمارها، وتحقيق الربح لكل من المساهمين والمستثمرين، كما هو الحال في المصارف التجارية الأخرى، ولكنها في الوقت نفسه تهتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات التي تستثمر أموالها فيها، فالمشاريع التي تقوم المصارف الإسلامية بتمويلها لا تنظر إلى عامل الربح وحده عند منح التمويل، بل تحاول خدمة البيئة والمجتمع من خلال المشاركة في مشاريع تؤدي إلى التنمية، وتقلل حجم البطالة، ولو كان الربح المتوقع يقل عن مستوى المشاريع الأخرى غير الاجتماعية، وبالتالي تسعى المصارف الإسلامية إلى تقديم خدمات مصرفية للمجتمع، وتلبية احتياجاته بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

الدراسات السابقة:

دراسة أبوراوي قبقب، (2023) بعنوان: "الصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في تقديم التمويل الأخضر"، هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه مصرف اليقين في منح التمويل الأخضر، ولقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تصميم استبانة لتوزيعها على عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات تحول دون منح المصرف للتمويل الأخضر، وتمثلت تلك المعوقات في: معوقات متعلقة بالخبرة والكفاءة، ومعوقات قانونية وتشريعية، ومعوقات متعلقة بتوجهات وأهداف المصرف، ومعوقات متعلقة بالقدرة المالية للمصرف، كما أوصت الدراسة بالاهتمام بتدريب وتطوير الموظفين، وتطوير الهيكل القانوني والتشريعي ليتماشى مع التطور الحاصل في الصناعة المصرفية، كما أوصت الدراسة باستحداث وسائل للحصول على الأموال الكافية لتقديم التمويل الأخضر.

دراسة خالد سباقه، (2022) بعنوان: "مدى تطبيق الجهاز المصرفي الليبي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية" هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى امكانية تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية في مصرف الصحاري الرئيسي بليبيا، ومعرفة أهم المقومات والإجراءات الواجب الاعتماد عليها من أجل تطبيق هذه الأبعاد، وعرض أبرز المعوقات والصعوبات التي تمنع تطبيق هذه الأبعاد، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: ضعف تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وضعف القوانين واللوائح المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على اصدار واستحداث وتطوير القوانين والتشريعات واللوائح من قبل السلطة التشريعية ومصرف ليبيا المركزي، والاهتمام بعقد ندوات وورش عمل ودورات متخصصة للموظفين المعنيين بتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

دراسة وفاء تنقوت، وآخرون، (2021) بعنوان: "تحديات البنوك الإسلامية بين معادلة الأهداف والربحية والمسؤولية الاجتماعية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة البنوك الإسلامية الجزائرية على التوفيق بين تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية وزيادة أرباحها، والتطرق إلى مختلف الصعوبات التي تواجهها في تطبيق المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن اهتمام البنك بالمسؤولية الاجتماعية واجب تفرضه أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أسهم هذا الاهتمام في التقليل من بعض المظاهر والمشاكل الاجتماعية، بالإضافة إلى أنها أكسبت البنك سمعة حسنة ساعدته في جذب رؤوس أموال واستثمارات أكثر، كما أوصت الدراسة بالتعريف أكثر بمبادئ البنوك الإسلامية وتكوين موظفين مؤهلين ومتخصصين في الجانب الشرعي والمصرفي معًا.

دراسة أحلام مسعودي، وآخرون (2017) بعنوان: "دور المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبني البنوك الإسلامية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها، ولتحقيق ذلك استخدمت مجموعة من التقارير الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن البنك الإسلامي الأردني يتبنى مسؤولية اجتماعية بمختلف مجالاتها، وأوصت الدراسة بضرورة وضع البنوك لخطط سنوية واضحة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم برامج التنمية الاجتماعية.

دراسة منير الحكيم، (2014) بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الاجتماعي المنوط بالمصارف كأحد الأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك من خلال التعرف على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المصارف الإسلامية الأردنية للمتعاملين معها، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية الأردنية تقوم بالمحافظة على شرعية وسلامة المعاملات المقدمة للمتعاملين معها وفاءً لمتطلبات المسؤولية

الاجتماعية معهم، وأوصت الدراسة بضرورة عناية المصارف الإسلامية بتطبيق الضوابط الشرعية الإسلامية والتزام الحلال في الأنشطة الاستثمارية كافة.

التعليق على الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز هذه الدراسة على الدراسات المحلية السابقة هو حداثة هذا الموضوع؛ كونه يدرس المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية من وجهة نظر موظفي مصرف ليبيا المركزي المختصين في متابعة المصارف الإسلامية، ولديهم دراية بتقارير المصارف التجارية والإسلامية على حد سواء، كون المصرف المركزي جهاز رقابي على المصارف التجارية، كذلك قلة البحوث السابقة التي تتناول هذا الموضوع، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج ومعوقات مشابهة للنتائج التي توصلت إليها الدراسات المحلية السابقة، وتختلف هذه الدراسة على الدراسات العربية السابقة في أن دراسة "أحلام مسعودي" أكدت أن البنك الإسلامي الأردني يتبنى مسؤولية اجتماعية بمختلف مجالاتها، وكذلك دراسة "منير حكيم" جزم أن المصارف الإسلامية الأردنية تقوم بالمحافظة على شرعية وسلامة المعاملات المقدمة للمتعاملين معها وفاءً لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية معهم، بينما المصارف الإسلامية في البيئة الليبية لا تلتزم بتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

يعتبر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من أهم العناصر التي تساعد على تحسين سمعة المصارف الإسلامية مما يعزز شهرتها، وهذا يؤدي إلى زيادة قدرة المصرف على استقطاب عملاء جدد، وزيادة حصته في السوق، حيث يرى معارضو المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية أنها يعد عبئاً على المصارف وتقلل من إرباحها، كما أن التعرف على المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المختصين العاملين في مصرف ليبيا المركزي بإعتباره جهة رقابية يعد موضوعاً حديثاً، حيث إن أغلب الدراسات السابقة كانت تدرس هذه المعوقات من وجهة نظر الجمهور أو من وجهة نظر المصرف الإسلامي في حد ذاته، لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على هذه المعوقات من خلال طرح سؤال المشكلة الآتي:

ما المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي؟

ينبثق من سؤال المشكلة الرئيسي السؤال الفرعي الآتي:

ما مدى استجابة المصارف الإسلامية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية وفق الشريعة الإسلامية؟

هدف الدراسة:

1. التعرف على المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية.
2. التعرف على مدى استجابة المصارف الإسلامية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

1. حداثة مجال البحث في التعرف على المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في الالتزام بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وذلك من وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي باعتباره مصرف للمصارف، وكذلك كجهة رقابية على المصارف التجارية والإسلامية في ليبيا.
2. إن دراسة المعوقات التي تواجه تطبيق المصارف الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية تعزز الالتزام بالشريعة الإسلامية داخل المصارف، وتشجع باقي المصارف على اتباع نهج هذه المصارف الإسلامية، مما يجذب عملاء ومساهمين جدد ويزيد من رأس مال المصرف.
3. إن المصارف الإسلامية تعد جزءاً من المجتمعات التي تعمل فيها، ومن خلال تحديد المعوقات التي تعوق تطبيق المسؤولية الاجتماعية، يمكن لمصرف ليبيا المركزي توجيه جهوده نحو تعزيز قدرات المصارف الإسلامية على الإسهام في التنمية المستدامة وخدمة المجتمع.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة الرئيسية في الآتي:

توجد معوقات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي.

وتتولد من الفرضية الرئيسية الفرضية الفرعية الآتية:

إن المصارف الإسلامية لا تستجيب لتطبيق المسؤولية الاجتماعية وفق الشريعة الإسلامية.

مجتمع وعينة الدراسة:

إن مجتمع الدراسة الذي استهدف هو مصرف ليبيا المركزي فرع طرابلس، باعتباره جهة معنية بمتابعة عمل المصارف التجارية والإسلامية، وكانت عينة الدراسة متكونة من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين بمصرف ليبيا المركزي والمختصين بمتابعة عمل المصارف التجارية ولديهم دراية بالتقارير التي تصدرها المصارف التجارية، حيث استبعد باقي الموظفين العاملين بالأقسام الأخرى التي لا تتابع عمل المصارف التجارية من ناحية المسؤولية الاجتماعية.

الجانب النظري:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية:

مفهوم المصارف الإسلامية:

تتعدد التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالمصارف الإسلامية، فكانت هناك جملة من المفاهيم نذكر منها:

أولاً: "إن المصارف الإسلامية هي مصارف متعددة الأغراض تقدم خدمات المصارف التقليدية ومصارف الاستثمار والمصارف المختصة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وهي مؤسسة اقتصادية ومالية واجتماعية وتنموية تتباعد عن الخدمات والسلع المحرمة، وهي جزءاً من كل اقتصاد إسلامي وحلقة من حلقات الاقتصاد". (السيسي، 2011)

ثانياً: "إن المصارف الإسلامية هي مؤسسة استثمار مشترك، تسعى لتحقيق مصلحة المستثمرين من خلالها، كما أنه مؤسسة اجتماعية تسعى لتحسين الحاجات الاجتماعية وتغطيتها قدر الإمكان، كما أنه مؤسسة مصرفية وطنية تحرص على أن تكون ممارستها سنداً للتنمية الاجتماعية، فهي مؤسسة مصرفية تسعى لنيل مرضاة الله سبحانه وتعالى، من خلال ترسيخ القيم والمثل العليا للمنهج الإسلامي بشكل عام، وفي مجال المعاملات المالية والمصرفية بشكل خاص، وهذا يقتضي تحقيق التوازن فيما بينهما في ظل الشريعة الإسلامية السمحاء". (البنك الإسلامي الأردني، 2015)

الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية:

تقدم المصارف الإسلامية جملة من الخدمات لزبائنها، مما يسهل عليهم القيام بأنشطتهم ومعاملاتهم التجارية والصناعية وغيرها، كما تقدم مزيجاً من الخدمات التكافلية والاجتماعية من خلال مساعدة المحتاج والمريض، والوقوف بجانب المكروب وغيرها من الخدمات، متمثلة في الآتي: (المغربي، 2004)

أولاً: خدمات المصارف الإسلامية في مجال الموارد:

تقدم المصارف الإسلامية هذه الخدمات عادةً بهدف الربح، حيث تقدم هذه الخدمات للزبائن من أجل تيسير وتسهيل المعاملات الاقتصادية، بهدف كسب العملاء، وتوسيع نطاق التعامل المصرفي، ومن أهم هذه الخدمات: الحسابات الجارية، وصكوك التمويل الإسلامي، وأرصدة تغطية البطاقات الائتمانية، والكفالات المصرفية، والاعتمادات المستندية.

ثانيًا: خدمات المصارف الإسلامية في مجال التوظيف:

يعد التوظيف والاستثمار أساس عمل المصارف الإسلامية، وأساس التوظيف في المصارف الإسلامية يقوم على تقرير العمل كمصدر أساسي للربح، ومن ثم تتجه الجهود إلى طريق التوظيف الاستثماري الإنتاجي الذي يعمل على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها العملاء، وأن يتم هذا الإنتاج في إطار الحلال في كل مراحله الإنتاجية، مع تحكيم احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة، قبل النظر إلى عائد هذا التوظيف، ومن الصيغ الإسلامية المعترف بها في مجال التوظيف المصرفي ما يأتي: المرابحة الإسلامية، والمشاركات الإسلامية، والمضاربات الإسلامية، والمتاجرات الإسلامية، وتمويل رأس المال العامل للمشروعات المختلفة، والوكالة الاستثمارية، والمزارعة، والاستسقاء، وتحصيل الأوراق التجارية.

ثالثًا: خدمات المصارف الإسلامية في مجال الاستثمار:

تتمثل أعمال الاستثمار في المصارف الإسلامية في القيام بمجموعة متنوعة من الأعمال غير المصرفية، التي تدخل في نطاق العمل المأجور ذو الربحية والعائد الاقتصادي للمصرف، وتقوم بهذه الأنشطة إدارة متخصصة بأعمال الاستثمار، وتتمثل أهم هذه الأنشطة في: تأسيس الشركات، ودراسة الجدوى الاقتصادية، والاكتتاب وحفظ الأوراق المالية، وإدارة الشركات، وتسويق وإدارة العقارات، والوفاء بالالتزامات، وتنفيذ الوصايا، وأي أعمال أخرى مشابهة.

رابعًا: خدمات المصارف الإسلامية في مجال الاستشارات:

يتكون المصرف الإسلامي من مجموعة من الإدارات المصرفية وغير المصرفية المختصة في مختلف النشاطات الاقتصادية، ويقوم على إدارة وتشغيل هذه الوحدات مجموعة من الأشخاص المؤهلين والمدرّبين وذوي الخبرة، وعليه يمكن اعتبار المصرف الإسلامي بيت خبرة واستشارات مالية واقتصادية، الأمر الذي يمكنه من تقديم المشورة لعملائه ولمن يطلبها، حيث يمكن للمصرف الإسلامي إنشاء إدارة مختصة في تقديم الاستشارات للتعامل مع العملاء، وبلاستفادة من خبرات الإدارات المختلفة في المصرف، كما يمكن لها الاستعانة بخبراء من خارج المصرف، كأساتذة الجامعات، والاستفادة من مراكز البحوث والدراسات، وبخاصة الموجودة في الجامعات إذا ما تطلب موضوع الاستشارة ذلك. (العجلوني، 2010)

خامسًا: الخدمات الاجتماعية للمصارف الإسلامية:

إن المصرف الإسلامي ليس منظمة مصرفية اقتصادية مالية فقط ينحصر هدفها في تعظيم الربح، وإنما يمتد دور المصرف الإسلامي إلى النواحي الاجتماعية التي تقتضي مراعاة مصلحة أفراد المجتمع، والعمل على تنميته وتطويره، ومن ثم يسهم المصرف في تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وتتعدد الخدمات التي يمكن للمصرف الإسلامي تقديمها، مثل: تحصيل وإنفاق الزكاة، ومنح القروض الحسنة، وإنشاء المنظمات الاجتماعية ودعمها، ونشر الوعي المصرفي الإسلامي وتدعيم الدعم الديني. (المغربي، 2004)

الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية في التوازن بين الربحية وتحقيق المسؤولية الاجتماعية:

تتعدد الصعوبات التي تواجه تبني المصارف الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية، حيث إن الكثير منها لا يؤدي دوره الاجتماعي بسبب وجود هذه الصعوبات، والتي نوجزها فيما يأتي: (الحكيم، 2014)

1. قيام المصارف الإسلامية بمهمة دفع الزكاة دون سند قانوني، وهذا يزيد من المسؤولية القانونية الملقة على عاتقها.
2. عدم ثقة المزكين بالمصارف كجهة يناط بها القيام بمثل هذا الدور، وذلك لعدم الإفصاح بشفافية عن هذا النشاط.
3. صعوبة إيجاد الموارد اللازمة لتمويل القروض الحسنة، بالإضافة إلى تأخير المستفيدين في ردها إلى المصرف إلى حين تحسن أحوالهم، ليقوم المصرف بإعادة إقراضها إلى غيرهم من المحتاجين.
4. القصور في الأنشطة الخيرية، هناك ضعف في نسبة المؤسسات التي تستهدف شرائح معينة تحتاج المساعدة، ونجد أن تلك المؤسسات لا تستغل البنية التحتية المتوفرة لديها للعمل على تنمية الموارد التي تخصص لتطبيق المسؤولية الاجتماعية. (الشراح، 2014)
5. القصور في الأنشطة البيئية، تولي المصارف الإسلامية أهمية للبيئة، ولكن في الواقع هناك عدم اهتمام فعلي من المصارف التي تقوم باستهداف البيئة.
6. القصور في متابعة العملاء، إن من أولويات المصارف الإسلامية متابعة العملاء من الناحية الخدمية، وهذا يعد مؤشرًا جيدًا، إلا أنه ليس كافيًا للاعتراف بأن المصارف الإسلامية تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية على أكمل وجه.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أحد المفاهيم الحديثة، والتي لم يتفق بعد على تعريفها الإجمالي، بالرغم من وضوح جوهرها النظري، وهو انسجام المؤسسات في أعمالها وأنشطتها مع توقعات المجتمع، واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والبيئية، فهناك تعريفات عديدة للمسؤولية الاجتماعية، تختلف حسب اختلاف وجهات النظر يمكن سردها في الآتي: (عمارة، 2015)

- عرفها البنك الدولي على أنها: "التزام أصحاب المؤسسات والشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من خلال العمل مع موظفيهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، وذلك بهدف تحسين مستوى المعيشة، بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في أن واحد. (الشراح، 2014)
- كما عرفها الاتحاد الأوروبي على أنها: "ذلك المفهوم الذي تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة المسؤولية الاجتماعية بمفهوم تطوعي، لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع". (المسعودي، 2015)

أهمية المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة على حد سواء، يمكن تلخيصها في الآتي: (غدير وآخرون، 2015)

أولاً: بالنسبة للمنظمة (المصرف): تحسين صورة المنظمة في المجتمع، وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة، إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات تطوعية للمنظمة تجاه الأطراف ذات المصلحة، ويؤدي التزام المنظمة بالمسؤولية الاجتماعية إلى تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين المنظمة ومختلف الأطراف ذات المصلحة.

ثانياً: بالنسبة للمجتمع: زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عالٍ بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والاقليات والمرأة والشباب، كذلك الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، وتحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية، أو الناحية الثقافية، وتحسين التنمية السياسية انطلاقاً من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على

مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات، وهذا يسهم في الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية، كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كالشفافية والصدق في التعامل، وهذه تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع.

ثالثاً: بالنسبة للدولة: وذلك من خلال تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل استدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية، ويؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة؛ بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية، والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة، وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً.

أهداف المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل أهداف المسؤولية الاجتماعية في الآتي: (ابوهريد، 2017)

- اثبات القدرة على تقديم المنتج أو الخدمة على الدوام بما يتفق ومتطلبات العملاء.
- زيادة رضا العملاء والعاملين عن طريق التنفيذ الفعال للنظام.
- تحسين القدرات والأداء العام للعمل لتلبية حاجات عملائها وأصحاب المصالح الآخرين.
- تقييم فعالية التدابير المتخذة من قبل المؤسسة من أجل التعريف بالسياسة والأهداف البيئية والمجتمعية والامتثال لها.
- الحد والتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد فيما يخص السلامة والصحة في العمل والمجتمع على حد سواء، مما يخفف عدد الدعاوى القضائية.
- إظهار للفئات المستفيدة أن سياسات المؤسسة تتوافق مع الحقوق الأساسية للعمل والمجتمع.
- المساعدة في تطوير حوار أكثر فعالية مع الأطراف المستفيدة بمساعدة المؤسسة لتحقيق التوازن بين الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية:

إن الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات المالية يتطلب توافر اقتصاديات وأسواق ومجتمعات سليمة وصحية، وتكمن الدوافع الرئيسية لتبني المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يأتي: (بن زيدان، 2019)

- تعزيز المصلحة الذاتية: أي تعزيز الأخلاق وإيجاد مجتمع متماسك واقتصاد عالمي مستدام، حيث الأسواق والعمالة بشكل جيد، والمجتمعات المحلية القادرة على العمل معاً.

- الاستثمار الاجتماعي: الإسهام في البنية التحتية المادية ورأس المال الاجتماعي كونه أصبح جزءًا من ممارسة الأعمال التجارية.
- الشفافية والثقة: هناك توقعات متزايدة على أن أكثر الشركات سوف تكون أكثر انفتاحًا وخضوعًا للمسائلة، وأن تكون مستعدة لتقديم تقارير حول أدائها في المجالات الاجتماعية والبيئية.
- ارتفاع توقعات الجمهور من الشركات: على الصعيد العالمي المتوقع أن تفعل الشركات أكثر من مجرد توفير فرص العمل والإسهام في الاقتصاد من خلال الضرائب والعمالة.

الجانب العملي:

منهجية الدراسة: استُخدم المنهج الوصفي والتحليلي لتحقيق أهداف هذه الدراسة، ووزعت استبانة قياسية على عينة من موظفي مصرف ليبيا المركزي لجمع البيانات المتعلقة بالبحث.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي مصرف ليبيا المركزي، حيث وزع عدد (35) استبانة عشوائيًا وبعد فترة زمنية حُصل على عدد (29) استبانة قابلة للتحليل، حيث تمثل نسبة المسترجع الكلية 83% تقريبًا وهي نسبة كبيرة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: استُخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 25 لمعالجة بيانات الدراسة احصائيًا، من خلال عدد من الأساليب الإحصائية منها:

التحليل الوصفي: التكرارات، والنسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية، مثل: المتوسطات الحسابية، ومقاييس التشتت، مثل الانحرافات المعيارية؛ لوصف البيانات الديمغرافية لأفراد العينة.

الأساليب الإحصائية: استُخدم اختبار T، واختبار ولكوكسن عند مستوى الدلالة 5%.

حدود الدراسة:

1. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة عشوائية من موظفي مصرف ليبيا المركزي.
2. الحدود الزمنية: طبقت الدراسة في الربع الأخير من سنة 2023.
3. الحدود المكانية: مصرف ليبيا المركزي - طرابلس.

تصميم أداة الدراسة:

- أداة جمع البيانات: إن طبيعة موضوع البحث فرض نوعًا محددًا من أدوات جمع البيانات وتحليلها وهي استمارة الاستبانة، حيث إن دقة ومصداقية البيانات التي تجمع يعتمد على حسن اختيار الباحث للأداة التي تستخدم لذلك، مع الحرص على صياغة مجموعة من الأسئلة تعد بهدف

الحصول على بيانات تخدم أساساً دراسة الموضوع من خلال مشكلة البحث والفرضيات المعدة لذلك.

- تصميم استمارة الاستبانة: قام الباحث بإعداد الصورة المبدئية لعبارات الاستبانة، بعد الاطلاع على العديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي، من خلال ما استخلص من الجانب النظري لهذه الدراسة، وراعى الباحث في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

- الصدق الظاهري: للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، عرضت الاستبانة على محكمين للتأكد من مدى ملائمة عبارات الاستبيان لمجتمع البحث، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى العديد من الملاحظات والاقتراحات التي أخذت بعين الاعتبار، ومن ثم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبيان وهي تضم (25) سؤالاً.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة: بعد تجميع استمارات الاستبانة استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث رمزت الإجابات كما بالجدول الآتي:

جدول (1): توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي.

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (1) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان يقل عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يختبر ما إذا كان متوسط درجة الرضا تختلف معنوياً عن (3) أم لا، وبعد الانتهاء من إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة حللت البيانات كما يأتي:

أولاً: اختبار الثبات والصدق: للتأكد من ثبات وصدق "أداة الدراسة" قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا، ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل فقرات استمارة الاستبيان فكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

جدول (2): نتائج اختبار الثبات والصدق.

عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
25	0.852	0.923

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) تساوي (0.852) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معامل الصدق يساوي (0.923) وهي قيم كبيرة، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق، مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ثانياً: خصائص مفردات عينة الدراسة:

1. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول (3): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دكتوراه	1	3.4
ماجستير	2	6.9
بكالوريوس	26	89.7
المجموع	29	100.0

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة مؤهلاتهم العلمية جامعية (بكالوريوس) ويمثلون نسبة (89.7%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، يليهم مؤهلاتهم العلمية (ماجستير) ويمثلون نسبة (6.9%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، والباقي هم مؤهلاتهم العلمية (دكتوراه) ويمثلون نسبة (3.4%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

2. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص

جدول (4): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص.

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	12	41.4
إدارة أعمال	6	20.7
تمويل ومصارف	8	27.6
اقتصاد	3	10.3
المجموع	29	100.0

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (41.4%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، ثم يليه تخصص تمويل ومصارف ويمثلون نسبة (27.6%)، ثم يليه تخصص إدارة أعمال ويمثلون نسبة (20.7%)، والباقي تخصصهم اقتصاد ويمثلون نسبة (10.3%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

3. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة الوظيفية.

جدول (5): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
10.3	3	أقل من 5 سنوات
34.5	10	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
51.7	15	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
0.0	0	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة
3.4	1	من 20 سنة فأكثر
100.0	29	المجموع

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 10 إلى أقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (51.7%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، ثم يليه الذين خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (34.5%)، ثم يليه من خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (10.3%)، الباقي خبرتهم من 20 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (3.4%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة لهم خبرة كبيرة مما يجعلهم يدركون استمارة الاستبانة بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبانة.

4. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة

جدول (6): التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الوظيفة	العدد	النسبة %
مدير إدارة	1	3.4
رئيس قسم	2	6.9
موظف	26	89.7
المجموع	29	100.0

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة وظيفتهم موظف ويمثلون نسبة (89.7%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، ثم يليه من وظيفتهم رئيس قسم ويمثلون نسبة (6.9%)، والباقي وظيفتهم مدير إدارة ويمثلون نسبة (3.4%) من إجمالي مفردات العينة. ولغرض تبويب البيانات التي أظهرتها الاستبانة رصدت آراء وإجابات عينة البحث حول متغيرات (أسئلة) الدراسة، استعمل لهذا الغرض مقياس ليكرت الخماسي، واعتمد معيار الاختيار المتمثل بالوسط الفرضي البالغ (3) معياراً لقياس الدرجة المتحصل عليها من إجابات أفراد عينة الدراسة.

5. إجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة.

جدول (7): يبين نتائج الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار ويلكوكسن لجميع الفقرات.

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	المصرف على علم بتعريف المسؤولية الاجتماعية وأهميتها الاقتصادية	0	3	3	20	3	عالية	3.79	.774	-3.874-b	.000
	النسبة %	0	10.3	10.3	69.0	10.3					
2	هناك تضارب بين الأهداف الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية	0	0	4	16	9	عالية	4.17	.658	-4.540-b	.000
	النسبة %	0	0	13.8	55.2	31.0					
3	توجد توعية بين العاملين في المصارف الإسلامية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية	13	15	1	0	0	منخفضة	1.59	.568	-4.768-c	.000
	النسبة %	44.8	51.7	3.4	0	0					
4	القيود الشرعية تعتبر عقبة أمام المصارف الإسلامية في ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية	17	7	5	0	0	منخفضة جداً	1.59	.780	-4.490-c	.000
	النسبة %	58.6	24.1	17.2	0	0					
5	سهولة قياس وتقييم تأثير المبادرة الاجتماعية للمصارف الإسلامية على المجتمع	14	11	4	0	0	منخفضة جداً	1.66	.721	-4.512-c	.000
	النسبة %	48.3	37.9	13.8	0	0					
6	إن ضغوط السوق والمنافسة الاقتصادية تؤثر سلباً على تطبيق المسؤولية	5	6	10	8	0	متوسطة	2.72	1.066	-1.482-c	.138
	النسبة %	17.2	20.7	34.5	27.6	0					

											الاجتماعية في المصارف الإسلامية	
7	توفر الموارد المالية لدى المصارف الإسلامية لتنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية	التكرار	7	22	0	0	0	منخفضة	1.76	.435	-4.976- c	.000
			24.1	75.9	0	0	0					
8	إن تفضيل تحقيق الربح يؤثر على التزام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية	التكرار	0	7	17	5	0	متوسطة	3.10	.976	-889-b	.374
			0	24.1	58.6	17.2	0					
9	هناك معوقات تنظيمية مثل القوانين واللوائح تعيق تطبيق المسؤولية الاجتماعية	التكرار	9	11	7	2	0	منخفضة	2.07	.923	-3.775- c	.000
			31.0	37.9	24.1	6.9	0					
10	هناك معوقات سياسية واقتصادية للدولة تعيق تطبيق المسؤولية الاجتماعية	التكرار	0	0	4	19	6	عالية	4.07	.593	-4.625- b	.000
			0	0	13.8	65.5	20.7					
11	تعد المسؤولية الاجتماعية جزءاً من استراتيجية عمل المصارف الإسلامية	التكرار	0	4	4	16	5	عالية	3.76	.912	-3.461- b	.001
			0	13.8	13.8	55.2	17.2					
12	تواجه المصارف الإسلامية تحديات في تحديد وتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية	التكرار	0	0	8	16	5	عالية	3.90	.673	-4.245- b	.000
			0	0	27.6	55.2	17.2					
13	هناك عوامل داخلية تعيق تطبيق المصارف الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية	التكرار	7	22	0	0	0	منخفضة	1.76	.435	-4.976- c	.000
			24.1	75.9	0	0	0					
14	هناك عوامل خارجية تعيق تطبيق المصارف الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية	التكرار	0	0	0	22	7	عالية	4.24	.435	-4.976- b	.000
			0	0	0	75.9	24.1					
15	هناك صعوبات في توعية وتدريب	التكرار	0	0	0	22	7	عالية	4.24	.435	-4.976- b	.000

					24.1	75.9	0	0	0	النسبة %	الموظفين على تطبيق المسؤولية الاجتماعية	
.000	-4.944-b	.455	4.72	عالية جدا	21	8	0	0	0	التكرار	هناك ضغوط من المساهمين لتحقيق الأرباح على حساب المسؤولية الاجتماعية	16
					72.4	27.6	0	0	0	النسبة %		
.000	-4.916-b	.471	4.69	عالية جدا	20	9	0	0	0	التكرار	إن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابيًا على سمعة المصرف الإسلامي بشكل عام	17
					69.0	31.0	0	0	0	النسبة %		
.629	-4.483-c	1.345	2.90	متوسطة	4	6	8	5	6	التكرار	الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تعزز قدرة المصرف على جذب مستثمرين جدد	18
					13.8	20.7	27.6	17.2	20.7	النسبة %		
.000	-4.245-c	.882	1.72	منخفضة جدا	0	0	8	5	16	التكرار	توجد سهولة في استقطاب الدعم الخارجي بنقل خبرات الهيئات والمنظمات الدولية المختصة	19
					0	0	27.6	17.2	55.2	النسبة %		
.000	-4.849-c	.509	1.52	منخفضة	0	0	0	15	14	التكرار	هناك قصور في توجيهات وتعليمات المصرف المركزي	20
					0	0	0	51.7	48.3	النسبة %		
.000	-4.811-c	.441	2.14	منخفضة	0	0	5	23	1	التكرار	توجد أقسام مستقلة في المصرف خاصة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية	21
					0	0	17.2	79.3	3.4	النسبة %		
.000	-4.811-c	.455	3.72	عالية	0	21	8	0	0	التكرار	تكاليف التقييم والإشراف مرتفعة	22
					0	72.4	27.6	0	0	النسبة %		
.000	-4.963-b	.441	4.14	عالية	5	23	1	0	0	التكرار	عدم القدرة على تقديم ضمانات كافية من العملاء لدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة	23
					17.2	79.3	3.4	0	0	النسبة %		
.000	-5.058-c	.384	1.83	منخفضة	0	0	0	24	5	التكرار	سهولة الاسعانة بالمكاتب	24

					0	0	0	82.8	17.2	النسبة %	الاستشارية المختصة في مجال المسؤولية الاجتماعية	
					0	0	5	19	5	تكرار	سهولة التوصل للأبحاث والبيانات المصرفية الأخرى في مجال المسؤولية الاجتماعية	25
				منخفضة	0	0	17.2	65.5	17.2	النسبة %		
.000	-4.564- c	.598	2.00									
	10495	2.9517	الوسط الحسابي والانحراف المعياري للأسئلة ككل									

وفيما يأتي أهم المؤشرات التحليلية لمعطيات الجدول السابق رقم (7).

1. بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرات الاستبانة (2.95) وهو أقل من معيار الاختبار البالغ (3) وبانحراف معياري (0.1049).
2. تراوح الوسط الحسابي لفقرات الاستبانة بين حد أعلى قدره (4.72) بانحراف معياري (0.455) للفقرة (16) وحد أدنى قدره (1.52) للفقرة (20) بانحراف معياري (0.509).
3. درجات الموافقة عالية جدًا على العبارات رقم (16،17).
4. درجات الموافقة عالية على العبارات رقم (1،2،10،11،12،14،15،22،23).
5. درجات الموافقة متوسطة على العبارات رقم (6،8،18).
6. درجات الموافقة منخفضة على العبارات رقم (3،7،9،13،20،21،24،25).
7. درجات الموافقة منخفضة جدًا على العبارات رقم (4،5،19).
8. الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات رقم (1،2،10،11،12،13،14،15،16،17،22،23)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها، حيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.
9. الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات رقم (6،8،18). لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات، وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.
10. الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات رقم (3،4،5،7،9،13،19،20،21،24،25)، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، حيث إن متوسطات إجابات مفردات

عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات. ولاختبار الفرضيات المتعلقة بكل الفقرات جرى إيجاد متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع عبارات الاستبانة، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو الآتي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات لا يختلف معنوياً عن المتوسط (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات يختلف معنوياً عن المتوسط (3).

الجدول (8): نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابة مفردات عينة الدراسة.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المحسوبة
معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية	2.9517	.104950	-2.477	28	0.020

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-2.477) بدلالة محسوبة (0.020) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.95) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات متمثلة في المعوقات المذكورة في عبارات الجدول السابق (7).

مناقشة النتائج: أظهرت نتائج تحليل إجابات العينة ما يأتي:

1. المصرف على علم بتعريف المسؤولية الاجتماعية وأهميتها الاقتصادية.
2. هناك تضارب بين الأهداف الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية.
3. هناك معوقات سياسية واقتصادية للدولة تعيق تطبيق المسؤولية الاجتماعية.
4. تعد المسؤولية الاجتماعية جزءاً من استراتيجية عمل المصارف الإسلامية.
5. تواجه المصارف الإسلامية تحديات في تحديد وتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية.
6. هناك عوامل داخلية تعوق تطبيق المصارف الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية.
7. هناك عوامل خارجية تعوق تطبيق المصارف الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية.
8. تواجه المصارف الإسلامية صعوبات في توعية وتدريب موظفيها على المسؤولية الاجتماعية.
9. هناك ضغوط من المساهمين لتحقيق الأرباح على حساب المسؤولية الاجتماعية.
10. إن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجاباً على سمعة المصرف الإسلامي بشكل عام.

11. عند تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية فإن تكاليف التقييم والإشراف تعد مرتفعة.
12. عدم القدرة على تقديم ضمانات كافية من العملاء لدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة.
13. لا توجد توعية بين العاملين في المصارف تمكن من تطبيق المسؤولية الاجتماعية التطبيق الأمثل.
14. القيود الشرعية لا تعد عقبة أمام المصارف الإسلامية في ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية.
15. كما أشارت النتائج الى أن هناك صعوبة في قياس وتقييم تأثير المبادرة الاجتماعية.
16. تعتبر الموارد المالية عقبة لدى المصارف الإسلامية لتنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية.
17. أوضحت النتائج أن القوانين واللوائح لا تعيق تطبيق المسؤولية الاجتماعية.
18. هناك صعوبة في استقطاب الدعم الخارجي بنقل خبرات الهيئات والمنظمات الدولية المختصة.
19. بينت النتائج أنه لا يوجد قصور في توجيهات وتعليمات المصرف المركزي.
20. لا توجد أقسام مستقلة في المصرف خاصة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية.
21. يصعب الاستعانة بالمكاتب الاستشارية المختصة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
22. صعوبة التوصل للأبحاث والبيانات المصرفية الأخرى في مجال المسؤولية الاجتماعية.
23. إن المصارف الإسلامية لا تستجيب لتطبيق المسؤولية الاجتماعية وفق الشريعة الإسلامية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. أثبتت نتائج البحث أن أعلى نسبة لمتغير المؤهل العلمي عند البكالوريوس ونسبته (89.7%).
2. أعلى نسبة لمتغير الخبرة الوظيفية عند الفئة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (51.7%).
3. أعلى نسبة لمتغير التخصص عند تخصص المحاسبة بنسبة (41.4%).
4. أعلى نسبة لمتغير الوظيفة عند موظف بنسبة (89.7%).
5. وفقاً لهدف الدراسة الأول: أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد معوقات لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي، متمثلة في قلة خبرة وكفاءة الموظفين، وأن تكاليف التقييم والإشراف المرتفعة، وصعوبة الاستعانة بخبرات المنظمات الدولية، ومعوقات متعلقة بالقدرة المالية للمصرف، وهناك ضغوط من المساهمين لتحقيق الأرباح على حساب المسؤولية الاجتماعية، حيث إن هذه النتائج مشابهة لنتائج الدراسات المحلية السابقة، وبالتالي هناك توافق بين وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي ووجهة نظر المصارف الإسلامية ووجهة نظر الجمهور.

6. وفقاً لهدف الدراسة الثاني: أشارت النتائج إلى أن استجابة المصارف الإسلامية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية وفق الشريعة الإسلامية منخفضة؛ لأن هناك توجيهات وتعليمات من قبل المصرف المركزي بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، فهو يحرص على ترشيد المصارف وحثهم على تطبيقها من خلال تقاريره الدورية، كما أن المصارف الإسلامية لا ترغب في إنشاء أقسام خاصة في المصرف تختص بالمسؤولية الاجتماعية، على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية تعد جزءاً من استراتيجية عمل المصارف الإسلامية كما أشارت النتائج أعلاه.

ثانياً: التوصيات:

1. تشجيع التقارب بين المصارف الإسلامية والجهات الخارجية المعنية بالمسؤولية الاجتماعية، مثل المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية، ومراكز البحث العلمي، حيث إن هذه الشراكة تساهم في تبادل المعرفة والخبرات بينهم.
2. ينبغي على مصرف ليبيا المركزي أن يشجع المصارف الإسلامية على الابتكار والبحث والتطوير في مجال المسؤولية الاجتماعية، مثل تطوير خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية جديدة تعكس الأبعاد الاجتماعية والبيئية، وتوفير الدعم والموارد اللازمة لتحقيق هذا الابتكار.
3. تعزيز الوعي والتدريب بشأن المسؤولية الاجتماعية وأهميتها لدى المصارف الإسلامية، حيث يمكن تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية؛ لفهم المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وطرق تطبيقها بفعالية في البيئة المصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية.
4. ينبغي على مصرف ليبيا المركزي أن يشجع المصارف الإسلامية على إجراء جراحة خارجية وتقييم مستقل لأدائها في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث يمكن أن يساعد ذلك على تعزيز الشفافية والمصداقية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير.
5. إنشاء أقسام خاصة داخل المصارف الإسلامية مختصة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
6. اعتماد العديد من صيغ التمويل المختلفة التي يمكن أن تمنحها المصارف الإسلامية لعملائها بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع:

1. أبو راوي عيسى سالم قبقب، "الصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في تقديم التمويل الأخضر" مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا، 2023.
2. أحلام مسعودي، نصيرة مناد، "دور المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ج" رسالة ماجستير، جامعة يحي فارس، المدينة، الأردن، 2017.
3. البنك الإسلامي الأردني، تقرير المسؤولية الاجتماعية، الأردن، ص: 22، 2015.

4. خالد صالح عبود اسباقة، "مدى تطبيق الجهاز المصرفي الليبي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية" مجلة المعرفة، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ليبيا، 2022.
5. رمضان الشراح، "المسؤولية الاجتماعية والتنمية للبنوك الإسلامية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة"، الكويت، 2014.
6. صلاح الدين حسن السيبي، "الموسوعة المصرفية العلمية والعملية" الجزء الثاني، البنوك الإسلامية والبنوك الشاملة والبنك المركزي المصري، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2011.
7. عبدالحميد عبدالفتاح المغربي، "الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية"، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، ص:195، جدة، السعودية، 2004.
8. عياد لبيبة، نوري خيرية، غدير فاطمة، "المسؤولية الاجتماعية للبنوك حالة البنك الأهلي الأردني"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة المدينة، الأردن 2013.
9. فاطمة الزهرة بن زيدان، "واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية" مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 3، عدد 2، 2019.
10. فاطمة غدير، ريمة خديم، "تبني البنوك التجارية الجزائرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية"، رسالة ماجستير، جامعة المدينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015.
11. محمد عمارة المسعودي، "دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية"، الجزائر، 2015.
12. محمد محمود العجلوني، "البنوك الإسلامية: أحكامها مبادئها- تطبيقاتها المصرفية"، ط2، ص:320، دار المسيرة، عمان، 2010.
13. منير سلمان الحكيم، "المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية"، البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن، 2014.
14. منير سليمان الحكيم، "المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 17 العدد 2، الأردن، 2014.
15. وفاء تنقوت، لامية حمايزية، كميلية بوكرة، "تحديات البنوك الإسلامية بين معادلة الأهداف والربحية والمسؤولية الاجتماعية"، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2021.
16. ياسر سعيد أبو هريد، "دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية"، التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري، الجزائر، 2017.